

دور محاسبة التكاليف البيئية والاجتماعية في النمو الاقتصادي للشركات الصناعية لتحقيق المزايا التنافسية (دراسة ميدانية)

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم التعرف على دور محاسبة التكاليف البيئية والاجتماعية في النمو الاقتصادي للشركات الصناعية لتحقيق المزايا التنافسية بالتطبيق على (5) شركات يمثلون القطاعات الصناعية المصرية المختلفة مقسمين إلى عدد (2) شركة يمثلون قطاع الأغذية والمشروبات، وعدد (3) شركات يمثلون قطاع الكيماويات، والتعدين، والأخشاب، للتعرف على ما إذا كانت تلك الشركات تهتم بمسئوليتها بتطبيق نظام محاسبة التكاليف البيئية، واستعراض المزايا التنافسية التي تحققت تلك في ظل التزامها بمسئوليتها البيئية والاجتماعية تجاه المجتمع، فضلا عن مساهمتها في النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية، وأجريت الدراسة على (25) مفردة من المسؤولين، وعدد (125) مفردة من العاملين، واعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي والاستنباطي والمنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى أهدافها المحددة، وقد بُني هذا المنهج على الجمع بين الدراسة النظرية والدراسة الميدانية، وتم تكوين الإطار النظري من خلال تجميع المادة العلمية المتعلقة بالموضوع محل الدراسة، كما اشتملت أدوات الدراسة على استخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والمتوسط المؤي المرجح في نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات، وتحليل الانحدار الخطي البسيط

الكلمات المفتاحية: محاسبة التكاليف البيئية، النمو الاقتصادي، المزايا التنافسية، المسؤولية الاجتماعية، التلوث الصناعي.

وقد توصل الباحثان للنتائج التالية:

- 1- توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين محاسبة التكاليف البيئية والنمو الاقتصادي.
- 2- توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين محاسبة التكاليف البيئية والمزايا التنافسية بوجود النمو الاقتصادي كمتغير وسيط.

3- هناك الكثير من المعوقات تواجه الشركات عينة الدراسة في الالتزام الطوعي بتطبيق نظام محاسبة التكاليف البيئية والمسئولية الاجتماعية تجاه المجتمع.

4- تبنى نظام محاسبة التكاليف البيئية يحقق للشركات عائدات اقتصادية ويُحسن من صورة الشركات في نظر العملاء ويحقق مزايا تنافسية عديدة.

وقد أوصت الدراسة بما يلي:

- 1- ضرورة الاهتمام بتبني نظام التكاليف البيئية للأنشطة الإنتاجية حيث يؤدي ذلك إلى تحسين الأداء والنمو الاقتصادي ، وحماية البيئة ويساهم في ترشيد القرارات الإدارية
- 2- إلزام الشركات الصناعية بأهمية تطبيق نظام التكاليف البيئية للحفاظ على البيئة المحيطة من التلوث.

المقدمة

تواجه المنشآت الصناعية العديد من التحديات البيئية في ظل التلوث الصناعي الناتج عن أنشطتها الإنتاجية نظراً للمخاطر البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي قد يسببها، إلا أن اهتمام أصحاب المنشآت الصناعية يأتي منصباً فقط على تحقيق الأرباح وعدم الاهتمام بالحفاظ على البيئة، وهو ما يُعنى عدم الاهتمام بدراسة وتحليل التكلفة والعائد البيئي وتبني نظام محاسبة التكاليف البيئية بشكل شامل بعيداً عن المحاسبة التقليدية.

وظهر ذلك جلياً في عدم اهتمام المنشآت الصناعية بتحمل مسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة، والسير قدماً نحو إنتاج منتجات ملوثة للبيئة، والاستمرار في الاعتماد على نظام المحاسبة التقليدية التي لا تهتم بالاعتبارات البيئية ولا بالحد من التلوث ولا بمسئوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع، ووجهت الكثير من الانتقادات لهذا النظام بسبب إغفاله وتهميشه لتحليل التكلفة والعائد البيئي للأنشطة الإنتاجية للمنشآت الصناعية للمنشآت (أمينة قدايفة، 2007: ص44).

ولكي تحقق المنشآت الصناعية غرضها والهدف الذي أنشأت من أجله وهو مؤكداً تحقيق الأرباح والمساهمة في النمو الاقتصادي، كان لزاماً ضرورة وجود نظام محاسبي للتكاليف البيئية قائماً بذاته بعيداً عن محاسبة التكاليف التقليدية يقوم بتحليل التكلفة والعائد البيئي للأنشطة الإنتاجية كي يتم الاستفادة من المنافع البيئية المتحققة وضمان التحسين المستمر على عمليات التشغيل والإنتاج.

إن الهدف من تبني المنشآت الصناعية تطبيق نظام محاسبة التكاليف البيئية يؤدي إلى حماية المجتمع من التلوث البيئي والحفاظ على الموارد الطبيعية، ويؤكد تحمل تلك المنشآت لمسئوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع، الأمر الذي يساهم في زيادة قدرتها على الاستمرار والنمو الاقتصادي وتحقيق مزايا تنافسية عديدة، وتحقيق رضا ورغبات العملاء وزيادة معدلات الإنتاج ونسب الأرباح.

مفاهيم الدراسة

مفهوم محاسبة التكاليف البيئية:

هي " قيمة العوامل والجهود اللازم استنفادها لإعادة البيئة إلى ما كانت عليه من قبل بعد إلحاق الضرر بها ماديا وبشريا، نتيجة مزاولة المؤسسات وخاصة منها الصناعية لأنشطتها المؤثرة في البيئة " (زكريا محمد، 2005: ص286) .

مفهوم النمو الاقتصادي:

هي " كافة العمليات التي تضمن تحقيق معدلات مرتفعة من قيمة الدخل للأفراد والمنشآت من خلال الاعتماد على التأثير الاقتصادي للعرض والطلب في السوق المحلي مما يؤدي إلى زيادة كمية إنتاج السلع وتقديم الخدمات بالاعتماد على توفير العديد من العناصر الاقتصادية المرتبطة بعملية الإنتاج ك رأس المال، والعمال، والآلات، والموارد الإنتاجية، وغيرها من الوسائل الأخرى التي تساهم في دعم النمو الاقتصادي " (مجد خضر، 2019: ص11) .

مفهوم المزايا التنافسية:

هي " مجال تتمتع فيه المنظمة بقدرة أعلى من منافسيها في استغلال الفرص الخارجية أو الحد من أثر التهديدات، وتتبع الميزة التنافسية من قدرة المنظمة على استغلال مواردها المادية أو البشرية، فقد تتعلق بالجودة أو التكنولوجيا أو القدرة على خفض التكلفة أو الكفاءة التسويقية أو الابتكار والتطوير أو وفرة الموارد المالية، أو تميز الفكر الإداري، أو امتلاك موارد بشرية مؤهلة " . (مصطفى محمود، 2008: ص35)

مفهوم التلوث البيئي:

هو " تلك الأضرار التي تلحق النظام /. البيئي وتنتقص من قدرته على توفير حياة صحية من الناحية البدنية والنفسية والاجتماعية والأخلاقية للإنسان، تلك الأضرار عادة ما تنتج عن سلوك الإنسان في سعيه لتعظيم إشباعه المادي بأقل جهد ممكن ". (رمضان محمد وآخرون، 2004: ص365)

التلوث الصناعي:

هو " حدوث تغيرات في نوعية وكمية في الخواص الكيميائية والفيزيائية والبيولوجية لمكونات النظام البيئي (الهواء، الماء، التربة) ناتجة عن النشاط الصناعي، ولا شك أن هذه التغيرات أضراراً على حياة الإنسان، والكائنات الحية الأخرى، لكن تأثيراتها تتباين حسب نوع التلوث الناتج من الصناعة وكميتها فضلاً عن أساليب المعالجة المتبعة" (محمد جواد، 2012: ص3).

مشكلة الدراسة

تجنب الكثير من المنشآت الصناعية الاهتمام بتطبيق نظام التكاليف البيئية بشكل منفرد نظراً لعدم تكبدها تكاليف مالية قد تخصص لهذا النظام، وتكتفي بدمج نظام التكاليف البيئية مع النظام المحاسبي التقليدي في ظل وجود بعض المعوقات المادية والتشريعية لتطبيقه، الأمر الذي يعني عدم تحمل تلك المؤسسات لمسئوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع المحيط بها، مما يتسبب في زيادة الآثار البيئية التي تخلفها الأنشطة الصناعية وتؤثر على فقد العديد من المزايا التنافسية وعدم تحقيق النمو الاقتصادي المستهدف من العمليات الإنتاجية والصناعية.

في الوقت الذي أكدت فيه العديد من الدراسات الحديثة أن تبني تطبيق محاسبة التكاليف البيئية لأية منشأة يحقق العديد من المنافع والنمو الاجتماعي والاقتصادي والتنافسي فضلاً عن حماية المستهلكين من التلوث، وتحمل المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع، وتحقيق مزايا تنافسية عديدة للمؤسسة وزيادة الحصص السوقية وتعظيم الربحية.

وبوضوح شديد فإن عدم قدرة المنشآت الصناعية على أخذ اعتبارات التكلفة والعائد البيئي في سياساتها المحاسبية تؤثر في استقرارها المالي ونموها الاقتصادي، وفي قدرتها على المنافسة في السوق الذي تعمل به، فضلاً عن عدم الحفاظ على البيئة والمجتمع المحيط بها.

وعليه تبلورت مشكلة الدراسة في التحديات البيئية التي تواجهها المؤسسات التي لا زالت تتبنى سياسة المحاسبة التقليدية فإن عدم إتباع الأسلوب العلمي في تطبيق نظام محاسبة التكاليف البيئية والذي يهدف إلى تحديد التكلفة والعائد البيئي والحفاظ على الموارد البشرية والمادية وتحقيق النمو الاقتصادي وتحمل المنشأة لمسئوليتها الاجتماعية نحو المجتمع، يؤدي إلي ضعف

الأداء وعرقله نشاط المنشأة وزيادة التكاليف البيئية الناتجة عن التلوث الذي تُحدثه الأنشطة الإنتاجية للمنشآت الصناعية، فمع زيادة التنافسية داخل الأسواق سيؤدي ذلك إلى انهيار تلك المنشآت وتقلص حصتها السوقية، ويجعلها تتحمل خسائر مادية وبشرية كبيرة قد تصل لتدهور الإنتاج وتوقف النشاط وفقد ثقة العملاء في المنتجات بسبب التلوث البيئي التي تُحدثه تلط الأنشطة، وبالتالي الوصول بالمنتج لمرحلة الانحدار والخروج من المنافسة السوقية.

فإذا ما أرادت تلك المؤسسات أن تطور من إنتاجها وأسلوبها التسويقي لكسب رضا العملاء لابد من أن تُسرِع بتبني تطبيق نظام التكاليف البيئية بشكل شمولي وليس ضمنيا كما هو متبع في غالبية المنشآت الصناعية. الذي يهتم بالحفاظ على البيئة وزيادة اهتمامات المؤسسة بمسئوليتها الاجتماعية، فضلا عن تحقيقه لمزايا تنافسية وتسويقية واقتصادية عديدة.

تساؤلات الدراسة

يحاول البحث الإجابة على التساؤلات التالية:

- 1- هل تهتم المنشآت الصناعية عينة الدراسة بتطبيق نظام محاسبة التكاليف البيئية؟
- 2- ما دور محاسبة التكاليف البيئية في تحقيق البُعد البيئي تجاه المجتمع المحيط بها ؟
- 3- هل يساهم تطبيق نظام محاسبة التكاليف البيئية في تحقيق النمو الاقتصادي للمنشآت الصناعية ؟
- 4- هل هناك مزايا تنافسية تحققها الشركات الصناعية التي تلتزم بتطبيق نظام محاسبة التكاليف البيئية ؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي :-

- 1- التعرف على مدى تطبيق نظام محاسبة التكاليف البيئية داخل الشركات عينة الدراسة.
- 2- إبراز المنافع البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي يمكن تحقيقها من تطبيق نظام محاسبة التكاليف البيئية.
- 3- تحديد نسب النمو الاقتصادي والربحية المتحققة من تطبيق نظام محاسبة التكاليف البيئية.

4- دراسة المزايا التنافسية والاقتصادية التي تحققها الشركات الصناعية التي تلتزم بتطبيق نظام محاسبة التكاليف البيئية.

فروض الدراسة

في ضوء مشكلة وأهداف الدراسة يمكن صياغة الفرض الرئيس للدراسة على النحو التالي: " توجد علاقة جوهريّة بين محاسبة التكاليف البيئية وتحقيق النمو الاقتصادي والمزايا التنافسية".

وينبثق من هذا الفرض الرئيس الفروض الفرعية التالية:

- 1- توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين محاسبة التكاليف البيئية والنمو الاقتصادي والمزايا التنافسية.
- 2- توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين محاسبة التكاليف البيئية والنمو الاقتصادي.
- 3- توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين محاسبة التكاليف البيئية على المزايا التنافسية بوجود النمو الاقتصادي كمتغير وسيط.

أهميه الدراسة

تكمّن أهمية الدراسة في جانبين هما الجانب العلمي والجانب العملي كما يلي:

1- الأهمية العلمية:

- تستمد هذه الدراسة أهميتها على المستوى الأكاديمي، وذلك لمحاولتها دراسة موضوع هام في مجال المحاسبة البيئية والاقتصاد نظراً لقلّة مثل هذه الموضوعات في المكتبة العربية بشكل عام والمكتبة المصرية بشكل خاص، حيث يعتبر موضوع البحث حديثاً نسبياً في مجال محاسبة التكاليف البيئية والاقتصاد، بالإضافة إلى الربط بين التكاليف البيئية والنمو الاقتصادي وانعكاساتهما على تحقيق الميزة التنافسية وهو أمر مازال حديثاً في بيئة الصناعة المصرية.

2- الأهمية العملية:

- تستمد هذه الدراسة أهميتها على المستوى التطبيقي، وذلك لمحاولتها لتقديم التوصيات والمقترحات والاستنتاجات التي تفيد المسؤولين عن المنشآت الصناعية بوجه عام وأقسام المحاسبة والإنتاج بوجه خاص، مما يساهم في زيادة النمو الاقتصادي وتحقيق الميزة التنافسية للمنشآت الصناعية المصرية.

الدراسات السابقة

1- دراسة: (Kitzman, 2010) :

تناولت الدراسة " محاسبة التكاليف البيئية ودورها في عملية اتخاذ القرار البيئي". وهدفت الدراسة إلى التعرف على ماهية التكاليف البيئية، وإبراز الفوائد المحققة من دمج قضايا البيئة بالإنتاج. وأثبتت نتائج الدراسة أن هناك نوعان من التكاليف البيئية هما: التكاليف البيئية الصريحة والتكاليف البيئية الضمنية، وأنه يمكن للمنشآت لأداء بيئي أفضل داخل المنشآت باستخدام نظام التكاليف البيئية الذي يوفر قيمة تكاليف التلوث البيئي.

2- دراسة (أسماء جرموني: 2015)

تناولت الدراسة " دور محاسبة التكاليف في تحقيق مزايا تنافسية بالمؤسسة الصناعية – دراسة حالة مؤسسة الأسمنت بسطيف خلال الفترة من 2003- 2013". وهدفت الدراسة إلى إبراز الدور الفعال الذي تلعبه محاسبة التكاليف البيئية في تحقيق المزايا التنافسية والحد من التلوث الصناعي، وأثبتت نتائج الدراسة أن هناك أهمية بالغة لمحاسبة التكاليف البيئية في المؤسسة رغم صعوبات تطبيقها وعم استيعاب مداخل وطرق قياسها، فضلا عن أن منتج الشركة أصبح مقبولا لدى العملاء عن المنتجات المماثلة الأخرى.

3- دراسة: (Vera et al:2015)

تناولت الدراسة تسليط الضوء على الجوانب العملية للتكاليف البيئية الداخلية لشركة النقل الدولي.

وهدفت الدراسة إلى التعرف على الفوائد الناتجة من تطبيق التكاليف البيئية، وأثبتت نتائج الدراسة أن محاسبة التكاليف البيئية تقوم بمعالجة قضايا البيئية تجعل شركات النقل قادرة على الحفاظ على الاستدامة وتحقق لهم ميزة تنافسية .

4- دراسة (وفاء عمر: 2017)

تناولت الدراسة " أثر التكاليف البيئية على تقييم أداء المنشآت الصناعية"

وهدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم التكاليف البيئية وذلك بغرض الاستفادة منها في أغراض وضع السياسات العامة في تقويم أداء المنشآت الصناعية داخل شركة أسمنت عطبرة "ولاية نير النيل" بدولة جمهورية السودان. وأثبتت نتائج الدراسة أن المنشآت التي تهتم بقياس تكاليفها البيئية تساهم في تطوير وتحسين الأداء فيها، وان وجود مقاييس أو معايير تشتمل على الأداء البيئي تساعد على تقويم أداء المنشآت.

(Atala M. & Adel M.:2017) -5

تناولت الدراسة " مدى تأثير التكاليف البيئية لتحسين نوعية المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية "

وهدفت الدراسة إلى استكشاف أهمية المحاسبة على التكاليف البيئية في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية. وأثبتت نتائج الدراسة أن هناك علاقة دالة إحصائية بين التكاليف المرتبطة بالبيئة ونوعية المعلومات المحاسبية والإفصاح البيئي عن الأداء.

الإطار النظري للدراسة

أولاً: التكاليف البيئية:

ينظر الفكر المحاسبي إلى التكاليف البيئية على أنها تمكن المؤسسات من إعداد تقارير مالية لاستخدامها بواسطة المستثمرين والمقرضين وباقي المستفيدين من تلك التقارير، وذلك تطبيقاً لمبدأ الإفصاح وهو من المبادئ المقبولة قبولاً عاماً، وعلى ذلك تكون محاسبة التكاليف البيئية هي محاسبة التقديرات الخاصة بالالتزامات البيئية وبالتكلفة المالية للموارد البيئية، ومن وجهة نظر المحاسبة لإدارية فإن التكاليف البيئية هي عملية تجميع المعلومات المحاسبية وذلك لأغراض اتخاذ القرارات الإدارية في مجالات حماية البيئة والحد من التلوث البيئي وهذا بالإضافة إلى تحديد مساهمة المؤسسة في تحقيق التنمية المستدامة . (مهوات لعبيدي:2015:ص41).

وهناك عدة أسباب للاهتمام بالتكاليف البيئية:

1- أسباب قانونية أو تشريعية:

ويترتب على الأسباب القانونية أو التشريعية تكاليف أو التزامات بيئية ناتجة عن إلزام القانون لهذه المؤسسات بتوفير أوضاعها لتخفيض أو الحد من الآثار البيئية السالبة على البيئة.

2- أسباب اجتماعية وثقافية:

يترتب على تحمل المؤسسة مسؤوليتها تجاه المجتمع تكاليف بيئية للمحافظة على البيئة.

3- أسباب مالية:

ويترتب على مكافحة التلوث البيئي أعباء مالية على المؤسسة لا يقابلها عوائد اقتصادية مباشرة، يؤدي بالضرورة إلى تخفيض الربح والذي يعتبر قياسا للكفاءة الاقتصادية للمشروع.

4- أسباب ترجع للمستهلك وأخرى إلى المشروع:

من أهم مسببات التكاليف البيئية حاجة المؤسسة إلى إرضاء المستهلك بتقديم منتجات لا تسبب له أضراراً بيئية إلى جانب زيادة قدراتها على المنافسة في الأسواق والتغلغل فيها. (عبد الله أحمد، 2004: ص ص 63-64).

وتعد أسباب التكاليف البيئية مهمة بالنسبة للأطراف الخارجية مثل المقرضين حيث تهتم هذه الفئة بالتأثيرات المالية الناتجة عن عوامل بيئية، لذلك لا تستطيع المحاسبة التقليدية توفير مثل هذه المعلومات ولا بد من تطبيق أنظمة محاسبية مختلفة للتعامل مع القضايا البيئية.

كما يتميز نظام التكاليف البيئية بعدة مقومات مثل:

- 1- قياس التكاليف البيئية: الهدف من هذه المرحلة هو قياس إجمالي التكاليف البيئية على مستوى القسم أو على مستوى الشركة ككل ثم تبويب التكاليف البيئية.
- 2- إعداد تقارير التكاليف البيئية: يمتد نظام إدارة التكاليف البيئية ليشمل ما هو أعمق من مجرد قياس التكلفة وتبويبها حيث تتطلب دراسة التكلفة البيئية ضرورة إعداد نظم تقارير التكاليف البيئية، وفهم ودراسة وتحليل القرارات الإدارية التي تنتج عنها التكاليف البيئية.
- 3- إدارة التكاليف البيئية: تهدف عمليات قياس التكاليف البيئية وإعداد التقارير الخاصة بها إلى تطبيق أساليب إدارة التكلفة البيئية، فالملاحظ أنه من النادر أن يتم تحقيق التكلفة البيئية أو تسجيلها في القسم أو الإدارة التي تسببت في هذه التكلفة. (حسين عيسى، 1999: ص ص 768-770).

الفوائد الاقتصادية الناتجة عن تطبيق نظام التكاليف البيئية:

تحقق التكاليف البيئية فوائد اقتصادية وعوائد مالية للمنشأة عبارة عن:

- 1- زيادة الإنتاج والاستمرار في السوق.
- 2- وقف الهدر المادي الناتج عن التلوث البيئي.

- 3- توفير الإنفاق على التلوث البيئي.
 - 4- الاستفادة من الحوافز الضريبية البيئية للشركات الملتزمة بيئياً.
 - 5- كسب ثقة ورضا العملاء مما يؤدي لزيادة القدرة الشرائية لديهم.
 - 6- الاستفادة مادياً من المخلفات وإعادة تدويرها أو بيعها.
- (على طيوب، 2016: ص 105)

الفوائد البيئية الناتجة عن تطبيق نظام التكاليف البيئية:

- 1- التقليل من التلوث البيئي والآثار البيئية الأخرى مما يحسن من صورة المنشأة ودعم جهودات البيع.
- 2- الحصول على شريحة جديدة في السوق تدعى المستهلكون الخضر.
- 3- إنتاج منتجات غير مرة بالبيئة وكسب ثقة المجتمع.
- 4- تجنب عقوبات وغرامات مخالفة الاشتراطات البيئية مثل الغرامات المالية، ودفع تعويضات للمتضررين وتكاليف إزالة التلوث وآثاره، ومصاريف الدعاوى القضائية المرفوعة ضد المؤسسات الصناعية الملوثة للبيئة وخسائر الإغلاق الجزئي أو الكلي للمؤسسة الصناعية.
- 5- تجنب نفقات الرعاية الصحية للعاملين بالمؤسسة، وتعويضات الوفاة المبكرة بسبب الأمراض الناتجة عن التلوث، وتكاليف التأمين ضد المخاطر البيئية، وتكاليف تعيين وتدريب عمال جدد بسبب ارتفاع معدلات دوران العمالة، وخسائر تعطل العمل بسبب كثرة حالات الغياب.
- 6- الحصول على التسهيلات الائتمانية بشروط ميسرة وبتكلفة أقل، حيث تقوم بعض جهات التمويل، وبصفة خاصة في الدول المتقدمة، بمنح القروض للمؤسسات الملتزمة بيئياً بسعر فائدة أقل من سعر الإقراض السائد في السوق، بالإضافة إلى منح التسهيلات الائتمانية بشروط ميسرة ولأجل طويل، مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة مصادر التمويل الخارجي. (أحمد فرغلي، 2005، ص30)

وبناءً على ما سبق يُمكن تطبيق نظام التكاليف البيئية للمؤسسات الصناعية من زيادة أرباحها واستخدام الموارد بأسلوب أكثر كفاءة والاهتمام بحماية البيئة، كما أنه يوفر فرص لاتخاذ قرارات مروراً بتوفير المعلومات البيئية وصولاً إلى زيادة المركز التنافسي للمنشأة داخل

السوق، ومن ثم زيادة الإنتاجية والأرباح وتخفيض أضرار التلوث البيئي والحفاظ على المكانة السوقية وإرضاء العملاء.

ثانياً: النمو الاقتصادي:

هناك ثمة تناوب بين النمو الاقتصادي والتلوث الصناعي، ففي حين يؤدي التلوث الصناعي لآثار سلبية على النمو والنشاط الاقتصادي للشركات، فإن هذا النشاط نفسه سبب في هذا التدهور، من ناحية أخرى فإن زيادة التشدد في وضع معايير متشددة للتحكم والرقابة لتخفيف التلوث الصناعي ستعمل على زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي، كما أن التراخي في الرقابة على التلوث البيئي للأنشطة الصناعية سيؤدي بشكل غير مباشر لكبح النمو الاقتصادي المستقبلي نتيجة للأضرار الناجمة ذلك التلوث على النمو الاقتصادي للشركات الصناعية.

أهمية الحد من التلوث الصناعي في زيادة النمو الاقتصادي:

هناك بعض المعايير البيئية لا بد أن تلتزم بها الشركات الصناعية بصفة عامة يجب توافرها في المنتجات سواء في مدخلات إنتاجها أو المواد المكونة لها أو أساليب إنتاجها أو عبواتها، وكذلك مواصفات محددة لكميات الملوثات الخارجة أثناء الإنتاج وكيفية التعامل معها. وتتخذ هذه المعايير شكلاً تشريعياً يعتمد إما على الإجراءات الأمرة القائمة على الرقابة والجزاء، أو الإجراءات القائمة على أدوات السوق.

أولاً :- أسباب التلوث الصناعي:

أولهما استنفاد الموارد الطبيعية غير المتجددة، أي النضوب الكامل لها، وخاصة للموارد المعدنية والوقود الأحفوري. وثانيهما تلوث الموارد الطبيعية المتجددة، كالماء والهواء والأرض. ويشمل الانبعاثات السامة والنفائات والإخلال بالنظم البيئية.

يظهر فشل السوق في الاقتصاد البيئي إذا كانت حقوق الملكية المصاحبة للسلع والموارد غير فاعلة أو غير مكتملة. ويعد التلوث الصناعي مؤشراً على فشل المنتج داخل السوق الذي ينتج عن الآثار الخارجية المصاحبة للاستهلاك أو لإنتاج أي سلعة. أو نتيجة الإفراط في استخدام الموارد المتاحة بشكل عام.

وهناك بعض الجوانب المهملة في زيادة النمو الاقتصادي تفرض نفسها ولم تدخل في صلب التحليل الاقتصادي. أهمها هو عدم اعتبار الموارد الطبيعية للشركات الصناعية أصولاً

إنتاجية، فلا تزال هذه الموارد مستبعدة من مفهوم "الاستخدام الأمثل" للموارد، كما أن تعبير "أقل تكلفة" لا يزال يقصد به أقل تكلفة بالنسبة للعوامل الإنتاجية الداخلة في العملية الإنتاجية مباشرة، ولا تؤخذ بالاعتبار الخسائر البيئية والتكاليف الاجتماعية، أي التكاليف على مستوى المجتمع وعلى مستوى الاقتصاد ككل والتي تسمى بالتكاليف الخارجية وهو ما يؤدي لعرقلة النمو الاقتصادي للشركات الصناعية.

(محمد عباس، 2000: ص 67)

ثانياً :- علاقة التلوث الصناعي بالنمو الاقتصادي:

لقد أدى مزج البعد البيئي بالنمو الاقتصادي إلى تغير مفهوم التنمية الاقتصادية في الشركات الصناعية من مجرد زيادة استغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة إلى مفهوم "التنمية المستدامة" والتي تعرف بأنها التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون التعدي على حق الأجيال القادمة في تحقيق متطلباتهم، فالتنمية المستدامة لا تعني التوقف عن استغلال الموارد الاقتصادية مثل المياه ووسائل الطاقة والموارد الطبيعية ككل. (منى عبد الله، 2014: ص 15)

ثالثاً: المزايا التنافسية:

ينظر إلى المزايا التنافسية بأنها مجموعة من المهارات والتقنيات والموارد والقدرات التي تستطيع الإدارة تنسيقها واستثمارها لتحقيق أمرين أساسيين هما إنتاج قيم ومنافع للزبائن أعلى مما يحققه المنافسون. تأكيد حلة من التميز والاختلاف ما بين المنظمة ومنافسيها " (محمد صديقي، 2007: ص 11).

وتتصف الميزة التنافسية بمجموعة من الخصائص المتعددة وهي:

- 1- النسبية: فهي ليست مطلقة وتعتمد على المقارنة مع المنافسين في السوق تحقيق الأفضلية، أي التفوق عن المنافسين.
- 2- الاستمرارية والديمومة: بمعنى قابلية المحافظة عليها واستدامتها.
- المرونة: أي قابلية التغير والتكيف مع متغيرات البيئة الخارجية وإمكانيات وموارد المؤسسة الداخلية.
- 3- تحقيق القيمة والمنفعة للعميل وتنعكس نتائجها على المؤسسة.
- 4- القابلية للتجديد والتطوير وفق منظور استراتيجي أساسه التحسين المستمر من خلال الإبداع والابتكار.

5- البعد الاستراتيجي: تركز على المدى البعيد إذ تختص باستغلال الفرص المستقبلية في البيئة الخارجية (فتيحة بوحروود، 2014:ص 116).

ثالثاً: علاقة محاسبة التكاليف بالنمو الاقتصادي والمزايا التنافسية:

ركز الباحثان من خلال تناولهما لموضوع الدراسة، على التعرف على ما إذا كانت المؤسسات الصناعية تهتم بتطبيق نظام محاسبة التكاليف البيئية للحد من التلوث الصناعي والحفاظ على البيئة المحيطة بالمجتمع ، ، واستعراض المزايا التنافسية والنمو الاقتصادي المتحقق من التزامها بالحفاظ على البيئة والحد من التلوث، كما توصل الباحثان لوجود آثار وعلاقة إيجابية بين تطبيق نظام محاسبة التكاليف البيئية وتحقيق النمو الاقتصادي وزيادة القدرة التنافسية.

وقد قام الباحثان بعمل استبيان على عدد من المسؤولين بالإدارت العليا ، ورؤساء الأقسام والمحاسبين بالشركات الصناعية عينة الدراسة ، وقد توصلوا إلى عدة نتائج منها:

- 1- هناك علاقة دالة إحصائيا بين كل من التكاليف البيئية والنمو الاقتصادي.
- 2- هناك علاقة دالة إحصائيا بين كل من التكاليف البيئية وتحقيق المزايا التنافسية.
- 3- هناك علاقة دالة إحصائيا بين كل من التكاليف البيئية والحد من التلوث الصناعي.

ويرى الباحثان أنه نظرا لوجود العلاقة الدالة إحصائيا بين التكاليف البيئية والنمو الاقتصادي والمزايا التنافسية، فيجب الاهتمام بتبني وتطبيق محاسبة التكاليف البيئية بشكل مستقل مما يزيد من قدرة المؤسسات الاقتصادية لتحقيق مزايا تنافسية ويعطى مؤشرا حقيقيا لزيادة إنتاجيتها وأرباحها ونموها الاقتصادي، وهو ما يساهم في التنمية الاقتصادية للدولة ككل.

الإجراءات المنهجية للدراسة

استخدم الباحثان لجمع البيانات، استمارة استبيان، والمقابلات الشخصية، لعينة الدراسة والتي بلغت عينة قوامها (25) مفردة من المسؤولين بالشركات الصناعية الخمس عينة الدراسة بمدينة السادس من أكتوبر وعدد (125) من العاملين بتلك الشركات، وتم مراجعة استمارات الاستقصاء والتي بلغت (150) استمارة للتأكد من اكتمالها وصلاحيتها لإدخال البيانات، وترميز المتغيرات والبيانات ثم تفرغها بالحاسب الآلي وفقاً لبرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم

الاجتماعية (SPSS), ثم تقييم فئات المتوسط المرجح وفقاً لمعايير الموافقة وعدم الموافقة في إطار مقياس ليكرت الخماسي الاتجاه (Likert Scale)، ثم التحليل الإحصائي بواسطة معامل الارتباط لبيرسون.

■ أداة القياس:

اعتمد الباحثان على الاستبيان كأداة من أدوات جمع البيانات حول الدراسة لذا يعرف الاستبيان على أنه مجموعة من الأسئلة المكتوبة التي توضع بقصد الحصول على معلومات وآراء المبحوثين نحو ظاهرة أو موضوع معين، ومن أهم ما تتميز به الاستبانة هو توفير الكثير من الوقت والجهد وعلى هذا الأساس تم تصميم استبيان خاص بموضوع الدراسة مصمم من قبل الباحثان، وذلك من أجل جمع البيانات والمعلومات الخاصة بموضوع الدراسة.

■ صدق وثبات أداة الدراسة:

ويشمل وصف أداة الدراسة على صدق الاتساق الظاهري وثبات وصدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة وذلك على النحو التالي:

1- صدق الاتساق الداخلي:

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل عبارة من عبارات استمارة الاستقصاء مع البعد الذي تنتمي إليه هذه العبارة، وقد قام الباحثان بحساب الاتساق الداخلي للاستبيان وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات أبعاد استمارة الاستقصاء والدرجة الكلية للبعد نفسه.

2- الصدق البنائي:

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل بعد من أبعاد الدراسة بالدرجة الكلية لكافة الأبعاد.

■ ثبات الاستبيان:

يقصد بثبات الاستبيان أن يعطي هذه الاستبيان نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعه أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبيان يعني الاستقرار في نتائج الاستبيان وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة.

▪ نتائج ثبات الاستبيان:

تحقق الباحثان من ثبات استبيان الدراسة من خلال طريقتين وهما طريقة التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ.

ا- طريقة التجزئة النصفية:

تم استخدام درجات العينة الاستطلاعية لحساب ثبات الاستبيان بطريقة التجزئة النصفية، حيث احتسبت بدرجة النصف الأولى لكل بعد من أبعاد الاستبيان، وكذلك درجة النصف الثاني من الدرجات وذلك لحساب معاملات الارتباط بين النصفين ثم أجري تعديل لاستخدام معادلة سبيرمان وبراون النصفية المتساوية (Brown Coefficient)، ومعادلة جتمان للتجزئة النصفية غير المتساوية (Guttman Split-Half Coefficient)

ب- طريقة ألفا كرونباخ: Alpha Cronbach

استخدم الباحثان طريقة أخرى من طرق حساب الثبات وهي طريقة ألفا كرونباخ، وذلك بغرض التحقق من ثبات أداة الدراسة، "ويعتمد ألفا كرونباخ على حساب تباينات الفقرات وتباين الاختبار.

مجالات الدراسة

تقتصر حدود الدراسة المكانية الزمنية والبشرية على ما يأتي:

- 1- المجال المكاني: المنطقة الصناعية بمدينة السادس من أكتوبر بمحافظة الجيزة. وعدد (5) شركات يمثلون كافة بعض الصناعات والأنشطة الإنتاجية المختلفة داخل مصر.
- 2- المجال الزمني: أجريت الدراسة الحالية خلال الفترة من 2018/1/1 حتى 2019/6/30.
- 3- المجال البشري: أجريت الدراسة على عينة قوامها (25) مفردة من المسؤولين بالإدارة العليا للشركات الصناعية عينة الدراسة، وعدد (100) من رؤساء الأقسام والمحاسبين، وبالتالي تكونت العينة من (125) مفردة.

نتائج الدراسة ومناقشتها

أولاً: وصف نتائج البيانات الأولية لعينة الدراسة:

1- النوع : يتبين أن فئة (ذكر) يمثلون ما نسبته 64.9% من إجمالي عينة الدراسة وهي أعلى نسبة في متغير النوع، أما فئة (أنثى) فيمثلون ما نسبته 35.1% من إجمالي عينة الدراسة وهي أقل من نسبة الذكور نظراً لأن غالبية العاملين في الشركات الصناعية من الذكور.

2- العمر: يتبين أن الفئتين (من 30 إلى أقل 40 سنة) ، (من 40 إلى أقل من 50) تمثل كلٌ منهما ما يزيد على ثلث العينة بنسب 36.9%، 33.9% في الفئتين على التوالي، بينما مثلت فئة (أقل من 30 سنة) ما نسبته 20.8%، وكانت أقل نسبة في الفئة (أكثر من 50 سنة) حيث بلغت النسبة 8.3%، وبذلك يتمثل غالبية البحث من الشباب.

3- العمر: يتبين أن الفئتين (من 30 إلى أقل 40 سنة)، (من 40 إلى أقل من 50) تمثل كلٌ منهما ما يزيد على ثلث العينة بنسب 36.9%، 33.9% في الفئتين على التوالي، بينما مثلت فئة (أقل من 30 سنة) ما نسبته 20.8%، وكانت أقل نسبة في الفئة (أكثر من 50 سنة) حيث بلغت النسبة 8.3%، وبذلك يتمثل غالبية البحث من الشباب.

4- المؤهل العلمي: يتبين أن فئة (بكالوريوس) يمثلون ما نسبته 66.1% من إجمالي عينة الدراسة وهي أعلى نسبة في متغير المؤهل العلمي، يليها الحاصلين على (دبلوم دراسات عليا) بنسبة 14.3%، أما الحاصلين (ماجستير) فبلغت نسبتهم 10.7%، بينما الحاصلين (دكتوراه) فبلغت 8.9% من ، وبذلك يتضح أن التأهيل العلمي لعينة البحث يعتبر مناسباً.

جدول رقم (1)

يوضح حجم عينة الدراسة لوظائف الإدارة العليا والمحاسبة

النسبة %	التكرار	محاسب	رئيس قسم	مدير إدارة	مدير عام	نائب	رئيس مجلس إدارة	الشركة
22.4	4	18	4	3	1	1	1	منشأة (أ)
20.0	4	16	4	3	1	-	1	منشأة (ف)
19.2	3	15	4	3	1	-	1	منشأة (س)
19.2	4	15	4	3	1	-	1	منشأة (ت)
19.2	4	15	4	3	1	-	1	منشأة (ر)
%100	50	77	20	15	5	1	5	الإجمالي

(المصدر: من إعداد الباحث)

ثانياً: اختبار صحة فروض الدراسة

تم اختبار صحة الفروض التي تم طرحها، وذلك عن طريق استخدام اختبار (T) ومعامل الارتباط البسيط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وتحليل الانحدار المتعدد واختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA)، وذلك كما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين محاسبة التكاليف البيئية والنمو الاقتصادي والمزايا التنافسية.

وللتحقق من صحة هذا الفرض قام الباحث باستخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد لاختبار هذه الفرضية، وقبل إجراء اختبار الانحدار المتعدد، قام الباحثان بالتأكد من صلاحية النموذج كما هو موضح في جدول التالي.

جدول (2) نتائج تحليل الانحدار للتأكد من صلاحية النموذج في اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

المتغير التابع: المزايا التنافسية Y							
المتغيرات المستقلة: التكاليف البيئية X، النمو الاقتصادي M							
الارتباط R	معامل التحديد R ²	المحسوبة F	مستوي الدلالة Sig	معامل الانحدار	المحسوبة T	مستوي الدلالة Sig.	
				α	3.813	0.000	
			0.000	β_1	6.546	0.000	0.885
				β_2	11.275	0.000	

(المصدر: نتائج التحليل الإحصائي)

تشير النتائج الإحصائية المبينة في الجدول السابق إلى أن النموذج صالح لاختبار الفرض، وذلك لارتفاع قيمة F المحسوبة (298.3) عن قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة 0.01 ودرجات حرية (2، 165)، ويتضح من الجدول نفسه أن المتغيرات (التكاليف البيئية، النمو الاقتصادي) في هذا النموذج تفسر ما مقداره 78.3% من التغير الحادث في المتغير التابع (المزايا التنافسية)، وذلك استناداً إلى قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.783$ وهي قدرة تفسيرية مرتفعة لتفسير التباين في المتغير التابع (المزايا التنافسية). وبناء على ما تقدم فأنا نقبل الفرضية

الرئيسية الأولى التي تنص على أنه: توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين محاسبة التكاليف البيئية والنمو الاقتصادي والمزايا التنافسية.

الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين محاسبة التكاليف البيئية والنمو الاقتصادي، وللتحقق من صحة هذا الفرض قام الباحثان باستخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد لاختبار هذه الفرضية.

جدول رقم (3) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط
أثر التكاليف البيئية على النمو الاقتصادي

المتغير التابع: النمو الاقتصادي Y							
المتغير المستقل: التكاليف البيئية X							
الارتباط R	معامل التحديد R2	المحسوبة F	مستوي الدلالة	معامل الانحدار	المحسوبة T	مستوي الدلالة Sig.	
0.785	0.616	266.7	0.000	α	1.07	5.321	0.000
			0.000	β	0.748	16.33	0.000

(المصدر: نتائج التحليل الإحصائي)

تظهر نتائج الجدول السابق وجود أثر للتكاليف البيئية على النمو الاقتصادي، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط R (0.785) عند مستوي معنوية 0.05، أما معامل التحديد R2 فقد بلغ (0.616)، أي أن ما نسبته (61.6%) من التغير في التكاليف البيئية ناتج عن التغير في النمو الاقتصادي، كما بلغت قيمة درجة التأثير β (0.748)، وتؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة والتي بلغت (266.7) وهي دالة عن مستوي معنوية 0.01، كما بلغت قيمة T المحسوبة (16.33) وهي دالة عند مستوي معنوية 0.01، وهذا يؤكد صحة قبول الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على: توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين التكاليف البيئية والنمو الاقتصادي.

الفرضية الفرعية الثالثة: توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين محاسبة التكاليف البيئية على المزايا التنافسية بوجود النمو الاقتصادي كمتغير وسيط، وللتحقق من صحة هذا الفرض قام الباحث باستخدام الانحدار الخطي البسيط.

جدول رقم (4) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط
أثر التسويق الأخضر على المزايا التنافسية

المتغير التابع: المزايا التنافسية Y							
المتغير المستقل: التكاليف البيئية - النمو الاقتصادي M							
مستوي الدلالة Sig.	المحسوبة T	معامل الانحدار		مستوي الدلالة Sig	المحسوبة F	معامل التحديد R2	الارتباط R
0.000	6.747	1.061	α	0.000	442.2	0.727	0.853
0.000	21.03	0.798	β				

(المصدر: نتائج التحليل الإحصائي)

تظهر نتائج الجدول السابق وجود أثر للتكاليف البيئية علي زيادة النمو الاقتصادي وتحقيق المزايا التنافسية، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط R (0.853) عند مستوي معنوية 0.01، أما معامل التحديد R2 فقد بلغ (0.727)، أي أن ما نسبته 72.7% من التغير في المزايا التنافسية ناتج عن التغير في النمو الاقتصادي، كما بلغت قيمة درجة التأثير β (0.798)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في النمو الاقتصادي، يؤدي إلي زيادة في المزايا التنافسية بقيمة قدرها (0.798)، وتؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة والتي بلغت (442.2) وهي دالة عن مستوي معنوية 0.01، كما بلغت قيمة T المحسوبة (21.06) وهي دالة عند مستوي معنوية 0.01، وهذا يؤكد صحة قبول الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص علي أنه : توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين محاسبة التكاليف البيئية على المزايا التنافسية بوجود النمو الاقتصادي كمتغير وسيط.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها الآتي :-

- 1- توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين محاسبة التكاليف البيئية والنمو الاقتصادي والمزايا التنافسية.
- 2- توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين محاسبة التكاليف والنمو الاقتصادي.
- 3- توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين محاسبة التكاليف البيئية على المزايا التنافسية بوجود النمو الاقتصادي كمتغير وسيط.

- 4- توجد معوقات إدارية داخل الشركات الخمس محل الدراسة تواجه تطبيق نظام التكاليف البيئية.
- 5- تهتم المنشأتان (B)، (A) بتطبيق نظام التكاليف البيئية التكلفة عن الأنشطة الإنتاجية على حداء، بينما باقي المنشآت تقوم بدمج نظام التكاليف البيئية مع نظام التكاليف التقليدية.
- 6- لا تهتم الشركات الصناعية (F)، (D)، (C) بتطبيق محاسبة التكاليف البيئية وتعتمد فقط على أسلوب التكاليف التقليدية ودمج التكاليف البيئية في التكاليف العادية.

جدول رقم (5) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد
أثر النمو الاقتصادي على المزايا التنافسية كمتغير تابع
على (زيادة الأرباح – التوسع التسويقي-رضا العملاء)

المتغيرات المستقلة: التكاليف البيئية X، النمو الاقتصادي M المتغيرات التابعة: المزايا التنافسية Y (زيادة الأرباح – التوسع التسويقي-رضا العملاء)							
الارتباط R	معامل التحديد R ²	المحسوبة F	مستوي الدلالة Sig	معامل الانحدار	المحسوبة T	مستوي الدلالة Sig.	
				α	3.340	0.000	
0.674	0.556	249.2	0.000	β_1	6.789	0.000	
				β_2	10.132	0.000	
0.673	0.567	256.1	0.000	α	5.221	0.000	
				β_3	15.31	0.000	
0.784	0.643	432.5	0.000	α	6.747	0.000	
				β	21.03	0.000	
0.722	0.615	444.5	0.000	α	5.747	0.000	
				β_4	20.03	0.000	

(المصدر: نتائج التحليل الإحصائي)

تظهر نتائج الجدول السابق ما يلي:

- وجود أثر للتكاليف البيئية علي زيادة النمو الاقتصادي وتحقيق المزايا التنافسية، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط R (0.674) عند مستوى معنوية 0.01، أما معامل التحديد R² فقد بلغ (0.556)، من التغير في المزايا التنافسية ناتج عن التغير في النمو الاقتصادي، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في النمو الاقتصادي، يؤدي إلي زيادة في المزايا التنافسية.

- وجود أثر للمزايا التنافسية على زيادة الأرباح إذ بلغت قيمة معامل الارتباط R (0.673) عند مستوي معنوية 0.01، أما معامل التحديد R² فقد بلغ (0.567)، وهذا يعني أن الاهتمام بالمزايا التنافسية، يؤدي إلي زيادة في الأرباح.
- وجود أثر للمزايا التنافسية على زيادة التوسع التسويقي إذ بلغت قيمة معامل الارتباط R (0.784) عند مستوي معنوية 0.01، أما معامل التحديد R² فقد بلغ (0.643)، وهذا يعني أن الاهتمام بالمزايا التنافسية، يؤدي إلي زيادة التوسع في السوق وزيادة الحصة السوقية لمنتجات الشركة.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها الآتي :-

- 1- توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين محاسبة التكاليف البيئية والنمو الاقتصادي والمزايا التنافسية.
- 2- توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين محاسبة التكاليف والنمو الاقتصادي.
- 3- توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين محاسبة التكاليف البيئية على المزايا التنافسية بوجود النمو الاقتصادي كمتغير وسيط.
- 4- توجد معوقات إدارية داخل الشركات الخمس محل الدراسة تواجه تطبيق نظام التكاليف البيئية.
- 5- تهتم المنشأتان (B)، (A) بتطبيق نظام التكاليف البيئية التكلفة عن الأنشطة الإنتاجية على حداء، بينما باقي المنشآت تقوم بدمج نظام التكاليف البيئية مع نظام التكاليف التقليدية.
- 6- لا تهتم الشركات الصناعية (F)، (D)، (C) بتطبيق محاسبة التكاليف البيئية وتعتمد فقط على أسلوب التكاليف التقليدية ودمج التكاليف البيئية في التكاليف العادية.

توصيات الدراسة

يوصى الباحثان بما يلي:

- 1- ضرورة تبني نظام التكاليف البيئية للأنشطة الإنتاجية حيث يؤدي ذلك إلى تحسين الأداء والنمو الاقتصادي ، وحماية البيئة ويساهم في ترشيد القرارات الإدارية
- 2- التأكيد على أهمية ودور محاسبة التكاليف البيئية داخل المنشآت الصناعية في الحفاظ على البيئة الداخلية وعدم التلوث والدور الاجتماعي للمنشأة تجاه المجتمع.
- 3- إلزام الشركات الصناعية بأهمية تطبيق نظام التكاليف البيئية للحفاظ على البيئة المحيطة من التلوث.

البحوث والدراسات المقترحة

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية يقترح الباحثان مستقبلاً إجراء مزيد من الدراسات والبحوث في هذا المجال:

- 1- مدى مساهمة الالتزام بالمسئولية الاجتماعية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.
- 2- أثر التحول من المحاسبة التقليدية لمحاسبة التكاليف البيئية في تعظيم المزايا التنافسية والحد من التلوث الصناعي.
- 3- إطار مقترح لتفعيل محاسبة التكاليف البيئية ودورها في التنمية الاقتصادية.

المراجع

- 1- أحمد فرغلي محمد: " منهجية مقترحة للتقييم المحاسبي لبرامج رقابة عناصر تلوث البيئة"، مجلة القاهرة للعلوم البيئية، مركز البحوث والدراسات البيئية، جامعة القاهرة، العدد (1)، القاهرة، يناير، 2000.
- 2- أسماء جرموني: " دور محاسبة التكاليف في تحقيق مزايا تنافسية بالمؤسسة الصناعية – دراسة حالة مؤسسة الأسمنت بسطيف خلال الفترة من 2003-2013" رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر، 2015.
- 3- حسين محمد عيسى: " نظم إدارة التكاليف البيئية -إطار مقترح"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس العدد الثالث، 1999.
- 4- رمضان محمد وآخرون: " اقتصاديات الموارد والبيئة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
- 5- زكريا محمد عبد الوهاب طاحون: " إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف "، جمعية المكتب العربي للبحوث والبيئة، القاهرة، 2005
- 6- فتيحة بوحروود: إدارة الجودة الشاملة كمدخل لصناعة المزايا التنافسية بين النظرية والتطبيق في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سطيف، مجلة البحوث الاقتصادية .والمالية، العدد الثاني، جامعة أم البواقي، ديسمبر 2014، ص 116.
- 7- على طيوب: " مساهمة التكاليف البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة الصناعية- دراسة استطلاعية بمجموعة من المؤسسات الصناعية الجزائرية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، الجزائر، 2016.
- 8- عبد الله أحمد جابر عبد القادر: " إطار مقترح للمراجعة الداخلية لتكاليف البيئية- دراسة نظرية تطبيقية، رسالة ماجستير، كلية التجارة . بنين، جامعة الأزهر، مصر، 2004.
- 9- محمد جواد عباس: التلوث الصناعي في محافظة النجف الأشرف، بحث مقدم، كلية الآداب، جامعة الكوفة، العراق، 2012، 3.
- 10- مهاوات لعبيدي: " القياس المحاسبي للتكاليف البيئية والإفصاح عنها في القوائم المالية لتحسين الأداء البيئي- دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية في

- الجزائر" ، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، الجزائر، 2015.
- 11- محمد صديقي: " أهمية الإبداع في تحقيق تنافسية المؤسسات الاقتصادية"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثاني، جامعة الإسراء، كلية العلوم الإدارية والمالية، الأردن، 2007.
- 12- منى عبد الله حمد: " أثر قياس التكاليف البيئية والإفصاح عنها في رفع كفاءة الأداء البيئي "دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة دمشق، 2014.
- 13- محمد عباس بدوى: " المحاسبة عن التأثيرات الاجتماعية للمشروع- بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 67.
- 14- مجد مالك خضر: " مفهوم النمو الاقتصادي"، مجلة ناشري، الجزائر، 2019، ص11.
- 15- وفاء عمر التوم: " أثر التكاليف البيئية على تقويم أداء المنشآت الصناعية"، جامعة النيلين، مجلة الدراسات العليا، الخرطوم، السودان، العدد (28)، 2017.

- 1- Atala M. Alqtish1 & Adel M.: " Qatawneh1The Impact of Accounting on Environmental Costs to Improve the Quality of Accounting Information in the Jordanian Industrial Companies", International Journal of Business and Management; Vol. 12, No. 6; 2017.
- 2- Kitzman, K., (2010), Environmental Cost Accounting for Improved Environmental Decision Making, Pollution Engineering, Vol (1). No (3). pp.20-23.
- 3- Vera Ferrón-Vílchez& José Manuel de la Torre-Ruiz:' How much would Environmental Issues cost? The internalization of Environmental costs ", Environmental engineering and management journal September ,2015.

**The role of environmental and social cost accounting In The
Economic Growth Of Industrial Companies
To Achieve Competitive Advantages
(A field study)**

Emad.M. Sedky .⁽¹⁾

Ghada. S. Abd Allah ⁽²⁾

1) *Al Alsun Higher Institute in Nasr City.* 2) *Al Alsun Higher Institute in Nasr City*

ABSTRACT

This study aimed to introduce the role of environmental and social cost accounting in the economic growth of industrial companies to achieve competitive advantages by applying to (5) companies representing the different Egyptian industrial sectors divided into (2) companies representing the food and beverage sector, and (3) companies representing the sector. Chemicals, mining, and timber, to see if they are responsible for the implementation of the environmental cost accounting system, and to review the competitive advantages that they bring in their commitment to their environmental and social responsibility to society, as well as their contribution to economic growth. The study was based on (25) officials and (125) employees. The study relied on the inductive, deductive and descriptive analytical method to reach its specific objectives. This approach was based on combining the theoretical study with the field study. Theoretical framework through the compilation of scientific material related to the subject under study, and the tools of the study included the use of arithmetic averages, standard deviations, weighted average percentage in the results of descriptive analysis of variables, and simple linear regression analysis

Key Words: Accounting of Environmental, Economic Growth, Competitive Advantages, Social Responsibility, Industrial Pollution.